

سوسيولوجيا المرأة المثقفة -دراسة نظرية تحليلية -المرأة الجزائرية نموذجاً-

Educated woman sociology, an analytical theoretical study Algerian women are a model

خديجة بن جمعة¹، حفصة جرادى²

1 جامعة الأغواط (الجزائر)، k.bendjema@lagh-univ.dz

2 جامعة الاغواط (الجزائر)، h.djeradi@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2022/03/31

تاريخ القبول: 2022/03/28

تاريخ الاستلام: 2021/06/10

ملخص:

تعد المرأة في وقتنا الحالي أحد أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية... ولا يمكن ان ننكر الدور الجلي الذي لعبته في ذلك عن طريق احداث التغيير في شتى المجالات بدءا من داخل أسرتها ومساهمتها في عملية التنشئة الاجتماعية مروراً لمكان عملها وقد أثبت التاريخ ذلك عبر العصور المختلفة فكانت المرأة أم وأخت ومربية وقائدة... الى أن تقلدت أعلى المناصب في الدولة. وقد استطاعت المرأة الجزائرية أن تصنع التميز في جميع الأدوار التي قامت بها كما أنها تفوقت في ذلك وأثبتت وجودها في مكان عملها واستطاعت ان تبني نفسها بنفسها عن طريق انشاء مشاريع خاصة بها وطبعاً هنا لا يمكن ان نهمل دور المنظمات والهيئات العالمية التي ساعدت في تحرر المرأة، وفرضت منطلق تعاملي جديد مع المرأة والمجتمع فكان من نتائجها خروج المرأة للعمل وتغير وظائفها فلم تبقى وظيفتها تقتصر على الانجاب والتربية فقط بل أصبحت تتعداها الى أكثر من ذلك عن طريق مشاركتها في تنمية المجتمع ككل. ومن خلال مقالنا هذا سنحاول أن نوضح كيف استطاعت المرأة عبر التاريخ صنع بصمتها في شتى الميادين عن طريق دراسة نظرية تحليلية لإسهام المرأة في عملية التنمية وبصفة خاصة في الجزائر. كلمات مفتاحية: المرأة المثقفة، حقوق المرأة، التنمية.

ABSTRACT:

Women are nowadays one of the most important actors in achieving development in its various social, economic, cultural and political aspects ...We cannot deny the clear role that they played in this by bringing about change in various fields starting from within her family and her contribution to the process of socialization through her workplace History has proven this through the different eras, so the woman was a mother, sister, nanny and leader ... until she held the highest positions in the state Algerian women have been able to make a distinction in all the roles that they have taken, as they excel in that and have proven themselves in the workplace and have been able to build themselves by creating their own projects and of course here we cannot neglect the role of international organizations and bodies that helped in the emancipation of women And imposed a new approach to dealing with women and society, so one of its results was the exit of women to work and the change of their jobs, so her job did not remain confined to childbearing and education only, but she also went beyond her by participating in the development of society as a whole. Through this article, we will try to explain how women throughout history have been able to make their mark in various fields by studying an analytical theory of women's contribution to the development process, especially in Algeria

Keywords: educated woman, Women's rights, Development.

- المؤلف المرسل: خديجة بن جمعة

doi: 10.34118/ssj.v16i1.1982

<http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/1982>

ISSN: 1112 - 6752

رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006

ISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

لاشك في أن أي فرد واع بمسؤولياته تجاه مجتمعه يدرك المعنى الحقيقي لمفهوم تنمية المجتمع ويحاول جاهدا أن يكون عضوا فعالا لبناء مجتمعه وتطويره وذلك من خلال صنع التميز في ميدان عمله فاذا كان هذا الحس مشترك بين أفراد المجتمع كل بتخصصه وكل بميولته فإننا نستطيع القول حينها أنه باستطاعتنا تحقيق تنمية المجتمع في جميع الميادين بمختلف مجالاتها (تنمية اجتماعية، تنمية ثقافية، تنمية سياسية، تنمية اقتصادية، تنمية تكنولوجية...) وذلك يكون عن طريق بناء مشاريع خاصة لكل فرد من أفراد المجتمع الفاعلين من كلا الجنسين تكون لديهم قدرات وامكانيات كبيرة وأفكار منتجة فعلا، وبالرجوع الى قولنا من (كلا الجنسين) فبالطبع لا يمكن أن ننكر ونهمل دور المرأة عامة ودور المرأة المثقفة خاصة باعتبارها تشكل النصف الثاني للمجتمع وقد اجتاحت مختلف المجالات المختلفة وأحدثت صدى كبير فيها واستطاعت أن تنافس الرجل في أدواره ، ونظرا لتطور مكانة المرأة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة فقد تزايد الاهتمام بها على المستوى العالمي والمحلي على حد سواء وذلك لكونها عنصر فاعل في عملية التنمية باعتبارها من أهم القضايا على الساحة العالمية حيث تتباين مداخنها وأساليبها وكيفية حدوثها، وتزايد حدة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، وحظيت قضايا التخلف والتنمية باهتمام متعاظم في معظم البلاد النامية منذ حصولها على الاستقلال حيث سعت جاهدة لتحقيق التنمية بكل مواردها المادية والبشرية لتلحق بركب الدول المتقدمة. ومن خلال ما تقدم سنحاول من خلال مقالنا التكلم عن بدايات الاهتمام بالمرأة وكيف استطاعت أن تفرض وجودها حتى أصبحت محفوظة الحقوق عالميا ونطلق في هذا المقال من التساؤل التالي: كيف استطاعت المرأة المثقفة أن تبرز دورها في تنمية المجتمع الجزائري؟

2- مكانة المرأة في الحضارات والأديان:

1-2- المرأة في التاريخ القديم:

يشهد التاريخ أن ليس للمرأة تاريخ منفصل عن الرجل، بل أنهما صانعا تاريخ مشترك. وبهذا تصبح قضية المرأة جزءا لا يتجزأ عن قضية المجتمع كله، ومعركتها ملتزمة مع معركة تحرير الأرض والإنسان، وتسخير الموارد تسخييرا يحقق الرفاهية للجميع، رجالا ونساء، من خلال مشاركتهم الفعالة من صنع حاضرهم ومستقبلهم ومستقبل أجيالهم من بعدهم فإذا ما رجعنا إلى أقدم ما نعرف من عصور التاريخ، رأينا المرأة ذات مكانة وشأن. لقد شاركت الرجل حياته وكفاحه منذ بداية المجتمع الإنساني، ثم ما لبثت أن ظهرت عوامل جديدة في حياة الإنسان مع ظهور الحضارات القديمة، أدت إلى افتراق الرجل عن المرأة في العمل والنظرة والحياة، بحيث لم يعد يصح القول ((أن تاريخهما تاريخ واحد)). لقد كانت الأنثى تستمد من الطبيعة حقيقتها، وكانت الطبيعة تتبع في دورتها من الخصب والنساء، دورة الأنثى في الخلق والتكوين. ولذا فقد كان هذا العالم الواسع متجسدا في الأنثى المفكرة والمعطاءة، العالمة والحكيمة الكاهنة والعرافة

2-2- المرأة في ديانات القديمة

" الآلهة الأنثى ": لقد بدأت كافة الديانات القديمة بآلهة الأنثى التي لعبت الدور الأكبر في الوصول إلى الحضارات القديمة، التي نبذتها ... لقد كانت آلهة الأنثى تمد الإله الذكر بالحكمة الأصلية، هذه الحكمة التي كانت سر النجاح " زيوس " إله الحكمة عند اليونان. فزيوس، لم يكن يملك حكمة أصلية، بل إن حكمته كانت مستمدة من الآلهة " ميتس "، وهي الأولى زوجات زيوس، التي وصفها " هزبود "، صاحب " أصول لآلهة "، بأن لها من حكمة أكثر مما كان لكل آلهة مجتمعة.... ولتأكيد دور " الآلهة الأنثى " في نشر الحكمة و الفلسفة، كانت كلمة صوفيا التي أطلقت على الفلسفة (فيلوصفيا)، إنما هي من آلهة الحكمة " صوفيا ". وتشير الدراسات الفنية إلى هذا الجانب عندما تصور المرأة صوفيا وهي جالسة وعلى رأسها تاج على هيئة ثلاثة رؤوس أنثوية، وحولها

الفنانون الأدباء والفلاسفة يستمدون منها الوحي....وكما كان للمرأة دور بارز في مجال السيطرة الدينية على عالم يموج بالأسرار والخفيا، إلى جانب دورها الآلهة الأم، كانت في وقت نفسه، هي التي تهب القمح وتمنح الخصب والفيض للطبيعة. وقد صورت تماثيل " الآلهة الأنثى "، كأهبي سيدة للطبيعة في تاريخ مصر القديمة تحت اسم " إيزيس". ويظهر زوجها " أو زيريس " إلى جانبها، أختا، وزوجا، وحبيبا، وشريكا في خصائص الخصب، وإلها أسيرا لدورة القمح والإنبات. فهي سيدة القمح، وأول من اكتشف الزراعة، وسيدة الخبز وحقل القمح....

وفي أرض الرافدين، كانت الأجرام السماوية، كالث الشمس والقمر، في دورتهما الطبيعيتين تبجل في شخص (عشتار)، التي كانت ترمز إلى الأرض والأم. وكانت الألواح السومرية تطور الآلهة الأنثى (شمس) إلهة العدالة والمساواة في (سومر) بلاد الرافدين، وهي تمر في مركبة حول العالم لترى أعمال الناس فوق، وترسل أشعة نور، وتفتش عن قلوب الحزينة، وتهب شرائع وحياء للضعفاء والمظلومين، وتنتظر الأشرار وترهمهم. وكانت تنادي بكل ما هو أخلاقي، وتدعو إلى قيم الحق والعدل والحرية. وكانت أول وثيقة في التاريخ تذكر الحرية باسمها السومري (أمارجي). وقد وجدت في سومر، وهي تعني حرفيا (العودة إلى الأم). فالمجتمع " الأمومي " الذي يعتبر من أقدم الأشكال العائلة، والذي بنى الأسس للحضارات القديمة، كان يقوم عللا قيم الأنوثة، ومكانة الأم في تطور الإنسان وفيما يتعلق بدور الأنثى في تجديد المعالم الأساسية لسياسة الدولة، ودورها في تأكيد الحق والحرية والعدل، والمساواة، تشير الأساطير والدراسات التاريخية إلى دور الذي أدته الأنثى في عهد " الأخناتون " في القرن الرابع والعشرون قبل الميلاد كانت " ماعت " إلهة العدالة والمساواة، وكانت كل الآلهة تعيش على عدالة " ماعت " وكان "أخناتون" يذيل اسمها الملكي في كل آثار الدولة بهذا التوقيع: (العائش على عدالة ماعت). (إني أعيش على الصدق، وأتزوج من صدق وعدالة ماعت). (نوال، بورحلة، 2017، الصفحات 95-97)

3-2- المرأة في المسيحية:

لم يتم إلغاء أو تهميش المرأة كما فعل علماء الشريعة اليهود، حيث لم يقبلوا نسوة فيما بينهم. فيسوع احترام مريم أخت لعازر كمفكرة قادرة على التعلم مثلها مثل الرجل (لوقا 10:38-42) فالمرأة رافقته بحب وصبر أكثر من التلاميذ أنفسهم، فنراها تحت أقدام الصليب بشخص العذراء مريم ومريم المجدلية وأخريات (يو 19:25) وأول من بشرت الرسل بالقيامة (يو 1:20-2) لقد عني يسوع بالمرأة كثيرا حتى من خلال تعاليمه فإننا ونلاحظ أن يسوع استخدم المرأة في أمثاله ومواعظه، الدرهم المفقود (لوقا 15:8-10) الخميرة في العجين (مت 13:33) العذارى العشر (مت 13:1-25) ففي الأخير لا يتأخر عن تقديم المرأة كمستقبلة جيدة وساهرة عظيمة لمجيء ابن الإنسان.

كما أن يسوع رفض النظرية القائلة بأن المرأة ما هي سوى شيء من ممتلكات الرجل في الزواج، فلقد رد يسوع كرامة المرأة حين يتكلم عن الزواج (مت 19:1-12) والزنى (مت 5:27-28) فيسوع لا يسمح بالطلاق نهائيا لأنه مكتوب منذ البدء ذكر وأنثى خلقهما مضييفا أن ما جمعه الله لا يفرقه إنسان. ولما يقدمون له سماح موسى، يفهمهم يسوع أنه حتى بهذا الترخيص يكون الطلاق والزواج ثانية زنى إلا في حالة كون سبب الطلاق هو الزنى. فيسوع أوجب من يتخذ له زوجة أن يراعي حقوقها أن يعرف أنه يرتبط بعهد إلهي وضعه الله منذ البدء وليس الزواج مجرد إشباع شهوات الرجل أو من أجل التكاثر. وهذا يتلاءم بدهيا يعلمنا أن يسوع برفضه الطلاق رفض تعدد الزوجات الذي لا يتلاءم والشريعة الأخلاقية. (أفرايم، سليمان متي،؛ صفحة 29، 30)

4-2- المرأة في الإسلام:

لقد وضع الإسلام والمجتمع نظاما وقانونا ليظل صالحا في كل زمان ومكان، بل باتباعه يصلح الانسان والزمان والمكان. ذلك أن الذي وضع هذا القانون هو الله خلق الانسان والزمان والمكان وهو العليم بما يصلح خلقه، ولهذا حذرنا من ترك هذا القانون

انسياقا وراء الشعارات الرجالية أو النسائية، فقال تعالى "وأن أحكم بينهم بما أنزل الله اليك ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل اليك، فان تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم، وان كثيرا من الناس لفاسقون" المائدة/48 كما قال عز وجل: "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا" الأحزاب/36. ونظام الأسرة في الإسلام يقوم على أساس التعاون بين الرجل والمرأة والتعاون بين الآباء، الأبناء، فلا يقر الإسلام بالصراع بين هؤلاء، ولا الصراع بين رأس المال والعمال، لأن الأساس في النظام الإسلامي أن البشر جميعا من أسرة واحدة وهم أخوة، فمن اعتدى على أحدهم فإنما اعتدى على الناس جميعا، ومن خلق صراعا بين الرجال والنساء أو بين الآباء والأبناء أو بين الأغنياء والفقراء فقد جلب الفساد والعداوة والبغضاء للبشرية جمعاء قال تعالى: "أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها ف:أنما أحيا الناس جميعا" المائدة/22.

لقد ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات في جميع الأمور التي تتماثل فيها المرأة مع الرجل، بينما قاست النساء في المجتمعات غير الإسلامية حيث كانت تباع المرأة وتوهب وتورث حتى القرن الماضي، لهذا تضمن الإعلان العالمي لحقوق الانسان مبدأ المساواة أمام القانون دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو المركز الاجتماعي.

هذه المساواة قد توصلت اليها الشعوب بعد كفاح ونضال طال واستمر حتى بعد الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ديسمبر 1948 ، ولكنها مازالت حتى اليوم مساواة لمصلحة الرجال ولهذا المرأة في المجتمعات الغربية مازالت تحصل على نصف أجر الرجال ومازالت تابعة له في شخصيتها الاجتماعية وذمتها المالية، ولكن منذ خمسة عشر قرنا من الزمان كانت المرأة في الإسلام تطعن في قرار أصدره أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حين خطب الناس فقال: "لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية، ومن زاد ألقىت الزيادة في بيت المال"، فقامت امرأة تجلس في صفوف النساء وقالت "وما ذلك لك يا عمر لأن الله تعالى قد قال: "(وان أتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ، تأخذونه بهتانا واثما مبينا)"، فنزل أمير المؤمنين على رأيها وقال: "كل الناس أفقه من عمر"، ثم عاد فخطب الناس وقال لهم "يا أيها الناس كنت نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهن -أي مهورهن - فمن شاء أن يعطي ماله ما أحب وطابت به نفسه فليفعل".

والجدير بالذكر أن هذه المرأة كانت من عامة النساء فلا تستند الى عصبية وليس لها أي تجمع تحتمي به وانما احتمت بدستور الله واستمسكت بقول الله، أي أنها طعننت بانعدام دستورية قرار الحاكم. (سالم، الهنساوي، الصفحات 196-204)

3- المرأة والثقافة:

قبل الحديث عن المرأة المثقفة لا بد لنا أولا أن نتعرف على مفهوم الثقافة وما المقصود بالإنسان المثقف المثقف والثقافة لغةً -مشتقان من مادة (ثقف)، والتي تدل -حسب ما جاء في معاجم اللغة العربية وقواميسها -على عدّة معانٍ، منها: الحدق، وسرعة الفهم، والفتنة، والذكاء، وسرعة التعلّم، وتسوية المعوجّ من الأشياء، والظفر بالشيء؛ قال تعالى: {فَإِذَا تَثَقَّفْتُمْ فِي الْحَرْبِ [الأنفال: 57]} (الشافعي، 2017)

وعرّف مجمع اللغة العربية (الثقافي) بأنه: "كل ما فيه استنارةٌ للذهن، وتهذيبٌ للذوق، وتنميةٌ لملكة النقد والحُكم لدى الفرد والمجتمع"، ويتّضح هنا ارتباط هذا التعريف بالدلالات اللغوية السابقة.

وتذهب إحدى الدراسات إلى: أن اللفظين العربيين (مثقّف) و(ثقافة) يقابلان على التوالي اللفظين: (intellectual)، و(culture) ذوّي الأصل اللاتيني، المستخدمين في اللغة الأوربية، وعلى الرغم من أن الاشتقاق العربي يُعين على فهم العلاقة بين المثقّف والثقافة، التي تمثل مجال فعله وتأثيره، ويشدد على الترابط بين الاثنين - فإن التفكير في دور المثقف وعلاقته بالثقافة لا يزال يتبع المعاني المولّدة في الأدبيات الغربية ويحدو حدوها.

ومن الجدير بالذكر أن لفظ (intellectual) أقرب في معناه إلى كلمة (المفكر)؛ لأن الكلمة مشتقة في اللغات الأوربية من كلمة (intellect)، أي: (الفكر)، بينما تحمل كلمة (culture) معنى (الرعاية والعناية)، فهي تستخدم حقيقةً للدلالة على الشروط التي يوفّرها المزارع لنمو زرعها، وتستخدم مجازاً للدلالة على الشروط التي يوفّرها المجتمع للنمو النفسي والعقلي لأفراده. والمثقف في المفهوم الاصطلاحي: ناقدٌ اجتماعيٌّ، "هّمّه أن يحدّد، ويحلّل، ويعمل من خلال ذلك على المساهمة في تجاوز العوائق التي تقف أمام بلوغ نظام اجتماعي أفضل، نظام أكثر إنسانية، وأكثر عقلانية"، كما أنه الممثل لقوّة محرّكة اجتماعياً، "يمتلك من خلالها القدرة على تطوير المجتمع، من خلال تطوير أفكار هذا المجتمع ومفاهيمه الضرورية".

والمثقف يملك قدرًا من الثقافة التي تؤهله لقدرٍ من النظرة الشمولية، وقدرٍ من الالتزام الفكري والسياسي تجاه مجتمعه، وهو مبدع كل يوم، يستطيع بهذا الإبداع الثقافي أن يفصل بين تهذيبات القول وتجليات الفكر، بين الثقافة وعدم الثقافة، بين التحضر والتطور". (الشافعي، إبراهيم، 2017)

ويرى بيار بورديو أن المثقفين هم من يحتكر إنتاج الخطاب بشأن العالم الاجتماعي، وأن يكون ملتزمين في الفضاء السياسي الذي له منطقتهم الخاصة، إلا أنهم مهيمن علمياً بصفتهم أصحاب رأسمال ثقافي داخل طبقة مهيمنة، وعدد من مواقفهم في الشأن السياسي غامض بسبب هذه الهيمنة (بيار بورديو، 2012، 14)

أما في الفكر العربي نجد العديد من الرؤى والمفاهيم حول مفهوم المثقف، فيرى المفكر علي حرب أن مفهوم المثقف شأنه شأن المفاهيم الأخرى ليس مفهوماً بسيطاً، بل يؤلف شبكة من التصورات التي تشكل حيثياته، فهذا المفهوم يشكل كثافة مفهومية ينبغي اختراق طبقاتها وتفكيك آلياتها، فالمثقف يستخدم سلطة الكلام أو الكتابة، ويعمل في حقل الإنتاج الرمزي، وهو بذلك يحيا وسط الأزمة ومهتم بشؤون الحرية والعدالة وغيرها من القيم العامة (حرب علي، 2008، 38)

والمرأة المثقفة المقصودة في دراستنا هذه هي امرأة تتميز عن غيرها من النساء في كونها واعية وذات مستوى عالي تستطيع صنع القرار واسعة الاطلاع لديها مكانة اجتماعية مرموقة تستطيع من خلالها المساهمة في بناء مجتمعتها واحداث التغيير الإيجابي فيه وهذا الإدراكها وفهمها التام كل ما يدور حولها من مستجدات سواء اجتماعية أو ثقافية أو سياسية.

4- القانون وحقوق المرأة في العالم والجزائر:

1-4- ميثاق الأمم المتحدة:

لقد وضعت منظمة الأمم المتحدة على كاهلها منذ انشائها الاهتمام بمبدأ المساواة، من خلال ميثاقها الذي ينظم سلطتها ووظائفها، وتعد أول معاهدة دولية تحدد حقوق الانسان والتزامات الدول الأطراف بها

ونصت المادة الأولى من الميثاق، بأن أحد مقاصدها هو تعزيز احترام حقوق الانسان وحرّياتهم الأساسية، والتشجيع على ذلك دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة، أو الدين بون تفرقة بين الرجال والنساء، ونصت المادة 08 على أنه: "لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحدّ بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية"

2-4- الإعلان العالمي لحقوق الانسان:

جاء الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948، ليعزز حقوق الانسان ويحميها بالإضافة للإشارات المتكررة لمبدأ المساواة في ديباجته، نصت المادة الأولى منه: "جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"... ونصت المادة الثانية منه على أنه: "لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحرّيات الواردة في الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي تفرقة بين الرجال والنساء".

ولا شك أن الإعلان العالمي لحقوق الانسان كان نواة لاتفاقيات والجهود لإصلاح وضع المرأة، إضافة عصبة الأمم، وميثاق منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والتي أكدت على ضرورة توافر شروط الحياة الكريمة للمرأة، وتحريرها من التمييز سواء في الوظائف أو من خلال الغاء تجارة الرقيق، بغض النظر عن اللون والأصل

3-4- الاتفاقيات الدولية:

بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان، فقد أكدت أحكام العهدين الدوليين لسنة 1966 على حق المساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات، وشددت في بعض الأحكام المنصوص عليها على التزام الدول بكفالة هذه المساواة، فنصت المادة الثالثة من الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على: "تعهد الدول الأطراف في الاتفاق الحالي بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء، في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." كما نص العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز، ويكفل لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة ضد أي تمييز، سواء كان ذلك على أساس العنصر أو اللون أو الجنس، أن الدين أو الرأي السياسي أو غيره".

وبعد أن تبين للأمم المتحدة أن الحماية القانونية العامة للمرأة لم تفي بالغرض المنشود، لمجرد كون المرأة انسان، نظرا لاستمرار التمييز بين الرجال والنساء على كافة الأصعدة، بذلت الأمم المتحدة جهودا كثيفة لإيجاد وثائق قانونية خاصة، تعالج من خلالها حالة التمييز القائمة ضد المرأة، بداية باعتماد الأمم المتحدة لأول وثيقة دولية تعالج حقوق المرأة حصرا، وهي الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية للمرأة 1952/12/20 التي دخلت حيز التنفيذ في 07 يوليو 1954، والتي تنص أن: من حق المرأة بشروط مساوية للرجل ممارسة حقها في التصويت في الانتخابات، وبشغل المناصب العامة وممارسة جميع المهام العامة.

وأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم: 2263 بتاريخ 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، المتضمن اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وهو بيان رسمي دولي للقضاء على سياسة التمييز بين الجنسين، وسارت منظمة العمل الدولية بين الرجال والنساء في الأجر، وقد أعلنت الجمعية العامة باعتبار سنة 1975 سنة دولية للمرأة وأصدرت في هذا الشأن القرار رقم (3010-د-27 في 18 كانون الأول 1975)

وقد أقر المؤتمر العالمي للسنة الدورية للمرأة المنعقد في مدينة مكسيكو لسنة 1975 بشأن مساواة الرجل بالمرأة على 30 مبدأ، وكان من أهداف هذا المؤتمر ضمان منح المرأة حقوقا وفرصا متساوية مع الرجل قانونا وواقعا، في الاقتراع والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، وفي السلم والتنمية والأسرة والمجتمع، وفرص التعليم والأجور وفرص التعليم، وحق المرأة في أن تقرر الزواج بحرية واحترام جميع الحقوق الإنسانية. (أعلي، سالم محمد؛ فاضل، نور الدين؛ باهي، هشام؛، 2019، صفحة 224، 225)

4-4- الجزائر واتفاقيات حماية المرأة:

في إطار حماية المرأة وتحسين وضعها على جميع الأصعدة، قامت الجزائر بالتوقيع على عدة صكوك واتفاقيات دولية، والتي سنسردها وفق ترتيبها الزمني وأهمية محتواها تجاه خدمة مصالح المرأة وحفظ حقوقها، وذلك كما يلي

-الإعلان العالمي لحقوق الانسان: انضمت الجزائر إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان (1948) سنة 1963 الذي ينص في

مادته الأولى، على حق كل شخص في التمتع بحقوقه وحرياته المعلن عنها بدون تمييز قائم على العرق، اللون أو الجنس

كما صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966 سنة 1989) مع 23.

13، 8، 1، للمواد المفسرة للإعلانات صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) سنة 1989 مع 1.8.13.23 المواد المفسرة للمواد

4-5- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981):

صادقت الجزائر على هذا الميثاق سنة 1987، وبموجب الفقرة الثالثة من المادة 18 منه، تلزم الدولة الطرف بـ " السهر على القضاء على شتى أشكال العنف ضد المرأة وضمان حماية حقوق المرأة والطفل مثل ما هو منصوص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية"؛ لكن لم يتم التطرق لحقوق المرأة بطريقة واسعة. وفي هذا الإطار، جاء اعتماد بروتوكول الميثاق الإفريقي بحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة (2003) لكن الجزائر لم توقع على هذا البروتوكول .

4-6- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) :

تعتبر اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة بمثابة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للمرأة، وهي تمثل الاتفاق الدولي الأكثر شمولا في المجال. ولقد صادق عليها الجزائر سنة 1996 مع لائحة من التحفظات، التي في أغلبها لم يعد لا أي أساس نظرا للإصلاحات التي تم القيام بها منذ 2005 على قانون الأسرة، والقانون الجنائي وقانون الجنسية؛ لكن الجزائر لم تصادق على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية (1999) .

4-7- الإعلان الرسمي لرؤساء الدول الإفريقية حول المساواة بين الرجل والمرأة:

يتطرق هذا الإعلان الذي تمت المصادقة عليه خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في يوليو 2004 في أنيويبا إلى مبدأ التكافؤ في اتخاذ القرار. ولقد نقحت الجزائر دستورها سنة 2009 مع إدخال المادة 31 مكرر حول تكريس مبدأ المشاركة السياسية للمرأة. كما أن لجزائر طرف أيضا في اتفاقيات أخرى تتعلق بحقوق المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي:

- اتفاقية المرأة المتزوجة (1957)
- اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، التي تمت المصادقة عليها في 7 نوفمبر 1962 .
- اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير (1949) التي صادقت عليها الجزائر في 1963 مع تحفظ على المادة 22 .
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)
- اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم (1958) (التي صادقت عليها الجزائر سنة 1968 .
- الاتفاقية رقم 111 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة (1958) التي صادقت عليها الجزائر في 15 أكتوبر 1969
- اتفاقية حقوق الطفل (1989) (التي صادقت عليها الجزائر سنة 1992).
- الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهه (2003) .
- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة (1952) التي اعتمدها الجزائر سنة 2004 .
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، خاصة ذلك المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال.
- الاتفاقيات رقم 100/أ/ و111/ف/ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة. (منير، سلامي،، 2016، صفحة 187، 188)

5- مشاركة المرأة في الثورة التحريرية الجزائرية

ان المرأة الجزائرية ساهمت بكل طاقاتها وقدرتها في خدمة الثورة الى جانب الرجل على اختلاف مستوياتها وطبقاتها الاجتماعية، سواء أكانت في الريف أم في المدينة، وقد برهنت عن وعيها وكفاءتها، وأثبتت أنها جديرة بأن تقوم برسالتها النضالية. ان مشاركة المرأة في ميدان الكفاح المسلح قد أحدث انقلابا جذريا في المفاهيم والأفكار، بحيث استقبل جيش التحرير الوطني المرأة بفخر واعتزاز، واثقا من أنها ستتحمل الصعاب كأخيها الرجل وتنفذ بصدق وإخلاص مبادئ الثورة وتقوم بأصعب المسؤوليات. لقد ظلت المرأة الجزائرية صماء طيلة قرون، لكن هذا الضغط قد ولد الانفجار، لأنها وجدت المتنفس يوم أول نوفمبر 1954 حيث فسحت لها الثورة المجال، وأطلقت العنان للقوى الكامنة فيها، وأذكت عواطفها العارمة، وهزت مشاعرها التي كانت مكبوتة من قبل، فما ان نادى المناضل للنضال حتى سارعت التي تلبية النداء.

ومن الصور النضالية للمرأة في أثناء الثورة التحريرية المبادرة في 19 ماي 1956 التخلي عن مقاعد الدراسة والالتحاق بإخوانهن في صفوف جيش التحرير الوطني، وهذا يدل وفائها وإخلاصها لمبادئ أول نوفمبر 1954. لقد عملت المرأة جندية وممرضة ومسؤولة عن التموين والسلاح والاتصالات السرية في جميع جبال الولايات الست، زيادة على دورها المعروف في المدينة كفدائية ومسبلة. وقد اقتنعت المرأة الجزائرية أن الثورة ستؤدي حتما الى الاستقلال فتجنبت وانضمت الى وحدات جيش التحرير الوطني وتدربت على أساليب الحرب وحمل السلاح، متخلية عن كل الأحاسيس الانهزامية منضمة الى اخوانها لتشكل معهم عنصرا لتحدي الذي لا يقاوم. وبذلك برهنت على شجاعتهما واقدامها على الكفاح والتضحية في سبيل الوطن. (مصطفى، عوفي، 2005، صفحة 53)

مشاركة المرأة الجزائرية في الحرب التحريرية، تعد فترة حاسمة كونها تمثل مرحلة تغير هامة لأن بداية التغير في الوضعية التي كانت تعيشها داخل العائلة شهدت تغييرا كبيرا أثناء الثورة التحريرية بعد مشاركتها فيها، وهو مبيتها خارج البيت، في الغابات وقيامها بعمليات فدائية، الأمر الذي أدى الى تغيير كبير فيما يتعلق بالنظر الى المرأة ضمن العائلة. وبفضل الحرب التحريرية أيضا، استطاعت المرأة أن تخرج من تقوقعها، وتحدث بذلك تغيرات على مستوى الذهنيات بحيث أصبحت تبقى بمفردها رفقة الرجال لمدة شهور وشهور. أما الأولياء فيبقون دون خبر عن الفتاة في الثامنة عشر من عمرها، تلك الفتاة التي تنام في الغابات والمغارات. وعليه، فان المجتمع الجزائري ن أخذ يتحدد من خلال كفاحه وتضحياته من أجل التحرر. وبالتالي، خلق قيم جديدة بين الجنسين.

فاذا كانت الحرب التحريرية من أجل الاستقلال الوطني واستعادة الكرامة الضائعة، فإنها أيضا ثورة استطاعت بفضلها أن تقلب النسق القيمي آنذاك، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة ومكانتها الاجتماعية. (كريمة، شادرز، 2001، صفحة 114، 115)

6- مشاركة المرأة الجزائرية المثقفة في تنمية المجتمع:

6-1- مفهوم التنمية:

ظهر المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تنهض التنمية على بعد اقتصادي يركز على نماء الثروة والدخل وقوى الإنتاج في المجتمع، ويصاحبه تطور المعرفة ونماء الثقافة والارتقاء بالسلوكيات، وتحسين نوعية الحياة على البعد الاجتماعي، ومن ثم فأغلب تعريفات التنمية تركز على أنها عملية شاملة لكل مقومات الحياة الاجتماعية وقد تطور مفهوم التنمية عبر العقود السابقة حيث كان يركز على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في قطاع الزراعة، يمكن من تنمية القطاعات الأخرى، ليشمل في الوقت الحالي زوايا متعددة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية..) لتنتج تنمية شاملة للمجتمع (سعد طه علم، 2006، 25)

والتنمية كما هو معروف ومسلم به في تكاملها وأثارها ونتائجها العامة هي "عملية موحدة تستهدف إحداث تغيير كمي وكيفي في المجتمع على مراحل زمنية مخططة" ولقد جرى العرف بين المحللين العلميين لهذه العملية على تقسيمها إلى مصطلحين، تنمية اقتصادية تركز على التغيير في الظواهر الاقتصادية وعوامل الإنتاج الطبيعية والفيزيقية، وتنمية اجتماعية تهتم بتطوير الموارد البشرية كما وكيفا (محمد حمدان عبد الله، 2008، 46)

2-6- مشاركة المرأة في التنمية:

ان دور المرأة في المجتمع المعاصر يحتل مكانة عالية ضمن الموضوعات التي تتناقش حاليا والدراسات المعاصرة لم تؤكد وجود أي فروق بين قدرات المرأة والرجل فيما عدا الجنس فقط. والتغير الجذري لهذا القرن في مجال التصنيع خاصة الدول النامية لم يلق بالعبء على الرجل فقط، ولكنه يتطلب مشاركة المرأة في العديد من المجالات كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توظيف كافة الموارد. ومع أن الأدوار الاجتماعية والثقافية التي تلعبها المرأة داخل الأسرة تعتبر هامة، إلا أن دورها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي على وجه الخصوص يعتبر أكثر فاعلية إذا كانت هذه المجتمعات تتيح لها فرصة أو وسائل تنمية قدراتها.

لا تقف أهمية عمل المرأة عند الحاجة للعمل فحسب بل أصبح التوجه الحديث هو حاجة المجتمع اليه، وبخاصة في المجالات التي تتفوق فيها المرأة أو لا يحسن للرجل أن يشغلها. وتلجأ دول العالم الثالث أمام التطورات السريعة في التقدم والنمو الى ملاحقة هذا التغير المتسارع، والى عبور هوة التخلف التي تزداد يوما بعد يوم عن طريق وضع خطط للتنمية السريعة، وهذه الخطط تحتاج الى تضافر جهود جميع أفراد المجتمع رجالا ونساء، ومن هنا كان لابد للمرأة أن تساهم بجهودها في تنمية المجتمع الذي هيا لها فرص التزود من العلوم والمعارف، وأتاح لها فرص التدريب وذلك كضرورة من ضرورات التنمية، ولا يقال ان في الرجال كفاية اذ أنه من غير المقبول في خطط التنمية أن يبقى نصف المجتمع عالة على النصف الثاني الآخر، ولم يكن الأمر عبثا ان كانت المجتمعات الأكثر عددا، طبقا لمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات. هذا ما أدى الى أن المرأة لم تعد تخضع كل الخضوع الى الرجل اقتصاديا واجتماعيا بل أصبحت مستقلة وتشارك في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية، وتغيرت نظرة المجتمع اليها وتغيرت نظرتها الى نفسها.

وبما أن التنمية تقوم على تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، بالمشاركة التنموية، تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، كالتى تؤدّم إلى إحداث التغيير الاجتماعي، وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي.

وترى "كاثلين ستاندرث" أن مسألة المرأة والتنمية تقوم على رغبة النساء في اعطائهن والمهارات والموارد التي تمكنهم من أداء الأعمال التنموية، وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج وتخطيط أكثر عدالة يأخذ في اعتبار تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهود المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع. (مليكة، بلحاج ؛، 2011، صفحة 106، 107)

ان المرأة الجزائرية جسدت صورة المجاهدة في ثورة التحرير ولعبت دور المناضلة في مشروع بناء الجزائر بعد الاستقلال واليوم تصبو الى تحقيق صورة المواطنة الكاملة الحقوق في مشروع الجزائر الديمقراطية ففي كل مرحلة من تطور الجزائر لعبت المرأة الجزائرية الدور المنوط بها فكانت دائما قادرة على مواكبة تطور المجتمع والتكيف مع متطلباته فكانت أكثر سرعة في تقبل ما هو جديد وتميزت بقدرة على التكيف مع الجديد وكانت أكثر اعتدالا في التعامل مع الجديد هذه الخصائص التي ميزت سلوك المرأة الجزائرية جعلتها عنصرا أساسيا وأداة فعالة في عملية التغيير التي عاشتها وتعيشها الجزائر.

تعد المرأة الجزائرية شريكا للرجل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبفضل تواجدها في شتى مواقع العمل والإنتاج والابداع والخدمات وفي دوائر اتخاذ القرار. فهذه المكانة جاءت استحقاقا واعتبارا للدور المتميز الذي لعبته، جنبا الى جنب مع أخيها الرجل، في مختلف مراحل تاريخنا المجيد وتقديرا للتضحيات الكبيرة التي قدمتها في الكفاح ضد الاستعمار حتى تحرير البلاد.

وبالفعل، فقد كانت قائدة للمقاومة الشعبية ومن صناعات البطولات في مواجهة جيوش الاحتلال، من عهد لالا فاطمة نسومر ولا لا خديجة، الى غاية الملحمة البطولية الكبرى التي كان من بطلاتها حسيبة بن بوعلي ووريدة مداد وفضيلة سعدان وجميلة بوحيرد وزهرة ظريف وغيرهن من بطلات الجزائر الخالدات. فكانت منهن المناضلة والفدائية والممرضة، والشهيدة والمجاهدة وأم الأبطال والشهداء، وكانت رمز للعطاء ونموذجا فريدا من نوعه في البطولة والشجاعة التضحية في سبيل الوطن، وتواصلت هذه مساهمة الثمينة خلال مسيرة بنا البلاد بعد الاستقلال، وفي توطيد التلاحم الوطني أثناء محنة المأساة الوطنية.

3-6- وظائف المرأة في الجزائر:

كما أصبحت المرأة تلج كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل وأنها تمثل الأغلبية في سلك التعليم بكل أطواره. وتمثل أكثر من الثلث في سلك القضاء، وقد أثبتت جدارتها كمنتخبة وكمديرة ووزيرة وفي غيرها من الوظائف العليا في الدولة، من رئيسة مجلس الدولة ولواء في الجيش الوطني الشعبي وغيرها.

وتعتبر التجربة الجزائرية رائد عربيا، باعتبارها أول دولة تتعدى عتبة 30% في تمثيل المرأة في البرلمان، وهي نسبة تعدها الاتفاقيات والاعلانات والمواثيق الدولية الحد الأدنى لتحقيق الهدف المتمثل في مشاركة فاعلة للمرأة في صنع القرار. ففي القدر نالت المرأة في المجلس الشعبي الوطني، بعد الانتخابات التشريعية ل 10 ماي 2012، 146 مقعدا من بين مجموع 462 مقعدا، حيث تضاعفت النسبة أكثر من أربع مرات وانتقلت من 07.78% الى 31.60% سنة 2012 إضافة الى ذلك تتواجد عشرة نساء في مجلس الأمة ن وتضم المجالس الشعبية الولائية 592 امرأة منتخبة بمعدل 29.54%

أولت الجزائر اهتماما كبيرا لتشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والفعل الاستثماري وحماية وترقية حقوق المرأة العاملة على وجه الخصوص، حيث صادقت على جميع الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

وقد أكد تشريع العمل الجزائري على أهمية المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ونص على ضرورة تمكين المرأة من الوفاء بالتزاماتها الوظيفية من جهة وبمسئوليتها تجاه أسرته من جهة أخرى.

وبذلك تكون بلادنا في طليعة الدول التي أقرت قانون عمل عادل ومنصف للمرأة، حيث أنه يمنع أي شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس، ويضمن تكافؤ الفرص للجميع دون أي تمييز، والمساواة بين العمال أيا كان جنسهم، وينص على أن العمال يستفيدون من نفس الأجر والامتيازات مقابل نفس العمل وبالمساواة في التأهيل والمردود.

كما أن تشريع الضمان الاجتماعي يخلو من أي نوع من التمييز المتعلق بالجنس بل أكثر من ذلك، فانه يضمن للمرأة زيادة عن التأمين على البطالة والمرض والحماية من حوادث العمل والأمراض المهنية ن تدابير خاصة لاسيما في إطار حماية الأمومة والطفولة والتقاعد، حيث تستفيد المرأة العاملة من إجازة الأمومة لفترة أربعة عشر أسبوعا مدفوعة بنسبة 10%"

أما بخصوص وضعية المرأة في التوظيف العمومي، فقد بلغ عدد النساء العاملات في التوظيف العمومي 1607 160 امرأة أي نسبة 31.8% من العدد الإجمالي.

في مجال التربية والتعليم: تدرس الفتيات يمثل نسبة 49.27% (في الابتدائي والمتوسط والثانوي) ويمثل التأطير في قطاع التربية تقريبا 62% من النساء. ونسبة نجاح الفتيات في شهادة البكالوريا خلال دورة 2013: 63.99%.

في قطاع الصحة يمثل التأطير النسوي في قطاع الصحة 65% في سلك القضاء بلغ عدد النساء القضاة 2064 قاضية بنسبة 41.41% من العدد الإجمالي. مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي حسب مؤشرات إحصائية (المصدر الديوان الوطني للإحصائية الثلاثي الرابع 2013) بلغت نسبة المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي للنساء المشتغلات 1.904.000 ب 17.6% من العدد الإجمالي للسكان المشتغلين الذين يقدرون ب 10.788000. ' وكانت تقدر هذه النسبة ب 5% سنة 1977 و 8.1% سنة 1987) وبالنسبة لدايرتنا الوزارية فان العدد الإجمالي للنساء العاملات (الى غاية جانفي 2014) يقدر العدد الإجمالي للعمال 48657، أما عدد النساء العاملات في قطاعنا يبلغ 18358 من بينهن 979 يشغلن مناصب صنع القرار (27 امرأة يشغلن وظائف عليا، و 952 يشغلننا مناصب عليا)، وتمثل النسبة الاجمالية للنساء المشتغلات في القطاع 38%، وتمثل نسبة النساء اللواتي تشغلن وظائف عليا ومناصب عليا وهي 5.3 %، ونحن الآن قد وضعنا آليات جديدة لرفع هذه النسبة بالكفاءة والتأهيل. (سعيدة , طيب، 2015، الصفحات 12-14)

7- الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه نرى أن المرأة المثقفة في المجتمع الجزائري استطاعت أن تحقق ذاتها وأن تحدث التغيير الإيجابي في شتى المجالات التي دخلت اليها كما أنها ساهمت بشكل كبير في تنمية المجتمع الجزائري والتاريخ يقر بذلك من خلال مشاركتها في الثورة التحريرية الجزائرية المباركة، فقد كانت جنبا الى جنب مع الرجل بمثابة ساعده الأيمن في جميع المراحل التي مرت بها الجزائر، وبالرجوع الى عناصر التنمية والأشخاص الفاعلين فيها فالمرأة أثبتت ذلك الدور الذي لعبته حيث تطور في الآونة الأخيرة خاصة في ظل التغيير الاجتماعي الذي يشهده العصر الحالي، فقديمًا كان دور المرأة مقيد ومنحصر في وظيفة الانجاب ورعاية شؤون الأسرة إلا أنه يوما بعد يوم بدأت توسع دائرة اهتماماتها من عالم الأسرة والرعاية الى عالم العمل وتحقيق الذات حيث أبدعت في بداية الأمر في مجال التربية والتعليم فعمل المرأة ومشاركتها في بناء المجتمع كان في فترة معينة منحصر في مجال التربية والتعليم ولكن سرعان ما تغير وضعها وبدأت تكتسح باقي المجالات فكانت المرأة متواجدة في الجانب السياسي حيث استطاعت أن تشارك في الأحزاب السياسية وأن تكون منتخبة وكذا في المجال الاقتصادي اذ أصبحت مقاومة وفرضت نفسها في هذا القطاع وذلك بتسيير مختلف المؤسسات الاقتصادية وكانت أيضا امرأة صحفية واستطاعت أن تثبت نفسها في مجال الاعلام والاتصال ولم يقتصر دورها في الجانب النظري بل خرجت الى الميدان وتمكنت من الاسهام في هذا المجال، وكما استطاعت أيضا المرأة أن تضع بصمتها في جانب الصعي من خلال مساهمتها في تطوير مجال الطب، فقد تجلى دور المرأة، وأظهرت تميزها في شتى القطاعات وهو ما تم التوصل إليه من خلال عرض المقال.

- قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
أعلي ,سالم محمد ;فاضل ,نور الدين ;باهي ,هشام(جوان 2019)لحقوق المكفولة للمرأة وآليات حمايتها في القانون الدولي .مجلة الفكر. 223-237, (02),
أفرام ,سليمان متي .(s.d).:المرأة عبر التاريخ .
الشافعي ,ابراهيم , (2017). :أكتوبر .(1من هو المثقف؟: http://www.alukah.net/fatawa_counsels/0/13999 . Récupéré sur
http://www.alukah.net/fatawa_counsels/0/13999
الشافعي ,إ. (2017, 10 01). من هو المثقف؟ 10:30: http://www.alukah.net/fatawa_counsels/0/13999 . Récupéré sur
سالم ,الهنساوي .(s.d).:مكانة المرأة بين الاسلام والقوانين العالمية. دار القلم.
سعيدة ,طيب , (2015). :مارس .(21-19ترقية دور المرأة في التنمية المحلية .المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلم الأهلي.16-05 ,
كريمة ,شادر .(2001).:المرأة الجزائرية ونموذج تنشئة الفتاة في اطار التغير الاجتماعي .رسالة ماجستير تخصص علم الاجتماع .الجزائر ,كلية العلوم
الاجتماعية ,الجزائر :جامعة الجزائر.
مصطفى ,عوفي , (2005). :جوان .(نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية رؤية سوسولوجية .مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.43-58, (12),
مليكة ,بلحاج .(2011). :مساهمة المرأة الريفية في التنمية المحلية .رسالة ماجستير تخصص أنثروبولوجيا التنمية .تلمسان ,كلية العلوم الاجتماعية ,
الجزائر :جامعة أوبوكر بلقايد.
منير ,سلامي , (2016). :ديسمبر .(المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر .المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.183-202, (05),
نوال ,بورحلة .(2017). :مكانة المرأة في الحضارات .مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.95-102 ,